مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات 2020، المجلد السابع ص 242- 266

# تصور مقترح للحد من عمالة الأطفال في فلسطين وفقاً لبعض التجارب العربية

# A proposed Scenario to Limit Child Labor in Palestine According to Some Arab Experiences

رحاب عارف السعدي عصام حسني الأطرش

جامعة الاستقلال

تاريخ الاستلام: 2020/07/14م تاريخ الاعتماد: 2020/09/03م

تاريخ الاستلام: 2020/07/14م تاريخ الاعتماد: 2020/09/03م

**ملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تصور مقترح للحد من عمالة الأطفال في فلسطين وفقاً لبعض التجارب العربية، والتعرف على الهيئات المسؤولة عن تنفيذ التصور وآلية التنفيذ، وتم استخدام طريقة تحليل المضمون والطريقة المقارنة لعدد من الدراسات التي تمثل التجارب العربية في الحد من عمالة الاطفال وبلغت (22) دراسة أو تجربة، وتوصلت الدراسة الى النتائج الآتية: (أ) الهيئات التشريعية والتنفيذية والشريكة هي المسؤولة عن الحد من ظاهرة عمالة الأطفال؛ (ب) وزارة العمل، وزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية الاجتماعية هي الهيئات التنفيذية للتصور المقترح؛ (ج) مؤسسات المجتمع المدني تمثل الهيئات الشريكة في التصور.

**كلمات مفتاحية:** تصور مقترح، عمالة الأطفال، فلسطين.

**Abstract:**

This study aimed to present a proposed perception to reduce child labor in Palestine according to some Arab experiences, and to identify the bodies responsible for implementing the perception and the implementation mechanism. The content analysis method and the comparative method was used for a number of studies that represent Arab experiences in reducing child labor. A total of (22) studies or experiments were reported, and this study reached the following results: (a) the legislative, executive and partner bodies are responsible for curbing the phenomenon of child labor; (b) the ministry of labor, the ministry of education and the ministry of social development are the executive bodies of the proposed scenario; (c) civil society institutions represent partner bodies in the visualization.

**Keywords:** perception, proposal, child labor, Palestine.

**مقدمة:**

يعتبر الأطفال في المجتمعات نواة المستقبل التي تُبنى عليها الخطط والاستراتيجيات، فالمجتمعات التي لا تخطط للمستقبل من خلال بناء جيل قادر على إحداث نقلة نوعية في المجتمع، وتعزيز التنمية البشرية في كافة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن مصيرها البقاء رهينة لما هو سائد ومعمول به من رجعية لا تتماشي ومتطلبات الحياة الكريمة والآمنة.

لذلك تعد مرحلة الطفولة من أهم المراحل العمرية في حياة الفرد، فيها يتم تشكيل قدراته الجسمية والعقلية والنفسية، وإشباع حاجاته المختلفة، مما يساعد على تشكيل المعالم الرئيسية لشخصيته مستقبلاً، فخبرات الطفل وتجاربه تترك أثراً على شخصيته في مرحلة الرشد، وأن أي معوقات في مرحلة الطفولة تؤثر على النمو السليم للطفل وصحته النفسية (مرعي، 2019).

إنّ الاهتمام بالطفل ورعايته من مقومات النهوض بأي أمة فتية في سبيل الوصول إلى مستقبل أفضل، فالأطفال يشكلون جيل الغد والاهتمام بهم وإعدادهم لتحمل أعباء الحياة من أساسيات ومتطلبات التنمية الشاملة، ورعاية الطفولة لا تنفرد بها دولة دون أخرى سواء المتقدمة منها أو النامية، وإن تفاوتت درجات الاهتمام بها بين الدول، لما أقرته الشرائع السماوية والاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية من حقوق بهدف حماية الطفل ورعايته في مرحلة يتم فيها تشكيل وبناء جسمه وإدراكه وشخصيته ليكون قادراً على تحمل مسؤولياته تجاه مجتمعه. (الشامي، 2002).

ونظراً لأهمية مرحلة الطفولة فإن هذا يتطلب المزيد من الرعاية والاهتمام للطفل كي ينشأ نشأة صحيحة، ولعل الدور الأكبر في هذه التنشئة يقع على عاتق الأسرة التي تعد من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تعنى بالطفل وتقوم على رعايته، وحمايته من الاستغلال والإهمال والعنف، وتوفير مستوى معيشي مناسب يفي بتلبية احتياجاته الانسانية، حتى لا تدفعه الظروف المعيشية للتوجه إلى سوق العمل بسن مبكرة (الطرشاني، 2016). إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تغيراً وتحولاً في الأدوار والوظائف التي تقوم بها الأنساق الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة، حيث شهدت تغيراً كبيراً في الوظائف وتقسيم العمل بين الأفراد، مما أدى إلى اختلال التوازن وفقدان الدور الذي يقوم به كل نسق في المجتمع، فالأسرة عندما تعجز عن تلبية متطلبات أطفالها فإن هذا يدفع بالأطفال إلى سوق العمل لمساعدة الأسرة وتلبية احتياجاته (بشير والناصر، 2015).

وتعد عمالة الأطفال من المشكلات الاجتماعية البالغة الخطورة التي تعاني منها الطفولة في المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة، وتؤثر على نموها الاقتصادي والاجتماعي (قحطان، 2007)، حيث يضطر الأطفال إلى اقتحام مجال العمل والتخلي عن طفولتهم سعياً وراء لقمة العيش، بالرغم من ظروف العمل القاسية والاستغلال والعنف والإساءة والإهمال من قبل أصحاب العمل (بن ناصر وبو جمعة، 2017).

كذلك ما تعكسه هذه الظاهرة من آثار نفسية على حياة الطفل بشكل خاص، والأسرة والمجتمع بشكل عام ( الزعبوط، 2017).

كما تعد عمالة الأطفال ظاهرة عالمية من حيث الانتشار ضمن نسب متفاوتة بحسب طبيعة المجتمعات، ومدى إيلائها الاهتمام الكافي لهذه الشريحة المهمة من المجتمع، فمثلاً تتصدر قارة اسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية باقي القارات في مجال عمالة الأطفال، حيث تشير الإحصائيات الصادرة من قبل منظمة العمل الدولية إلى أن عمل الاطفال على مستوى العالم عام 1996 يقدر ب 250 مليون

طفل، وأن هذا الرقم تراجع في عام 2006 إلى 218 مليون طفل، نتيجة للعديد من المتغيرات، على الرغم من أن الامم المتحدة لم تقر بحقوق الطفل إلا في عام 1989، أي بعد مرور سنوات عدة على إنشاء المنظمة الدولية، ورغم وجود العديد من الإعلانات الخاصة بحقوق الطفل، والتي كانت بمثابة بيانات للنوايا الحسنة، تعاني من مشكلة عدم إلزاميتها، إلا أن وجود الصكوك المختلفة لم يكن كافياً لحماية الطفل من شتى أنواع الانتهاكات الصارخة لحقوقه (ياقو، 2018).

**مشكلة الدراسة وأسئلتها:**

تقدر نسبة الأطفال في المجتمع الفلسطيني ما دون السن الثامنة عشرة 45% من مجمل السكان في فلسطين البالغ عددهم 2.99 مليون نسمة في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة يقدر عدد السكان بحوالي 1.99 مليون نسمة، ويمثل الأطفال ما نسبته 43% في الضفة الغربية، و48% في قطاع غزة، كما تشكل عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني 3% من إجمالي عدد الأطفال في الفئة العمرية( 1- 17) حسب بيانات مسح القوى العاملة للعام 2018 سواء كانت بأجر أو بدون أجر، بواقع 4% في الضفة الغربية، و 1.3% في قطاع غزة، - 5.5% أطفال ذكور، و 0.2% إناث- ( الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019).

ونتيجة لذلك تسبب عمالة الأطفال تأثيرات سلبية على الأطفال أنفسهم وعلى أسرهم وعلى المجتمع بشكل عام في كافة المجالات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية، وهذا ما أكدته دراسة (العيسوي، 2017)، ودراسة (باعلوي، 2019)، ودراسة (الناصر، 2015)، ودراسة (الزعبوط، 2016)، ودراسة (عبدالله، 2013)، ودراسة (الطراونة، 2018)، ودراسة (شهرزاد، 2018)، حيث تأتي هذه الدراسات لتصف التأثيرات والحلول المقترحة للحد من عمالة الأطفال في العديد من الدول العربية وهي: الأردن، مصر، الجزائر، اليمن، السودان، ليبيا، وعليه تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس الآتي: ما التصور المقترح للحد من عمالة الأطفال في فلسطين في ضوء بعض التجارب العربية؟

**أسئلة الدراسة:**

للإجابة على السؤال الرئيس تم تفريع الأسئلة الآتية:

- ما الآليات الخاصة بوزارة العمل للحد من عمالة الأطفال في فلسطين في ضوء بعض التجارب العربية؟
- ما الآليات الخاصة بوزارة التنمية الاجتماعية للحد من عمالة الأطفال في فلسطين في ضوء بعض التجارب العربية؟

- ما الآليات الخاصة بوزارة التربية والتعليم للحد من عمالة الأطفال في فلسطين في ضوء بعض التجارب العربية؟
- ما الآليات الخاصة بالسلطة التشريعية للحد من عمالة الأطفال في فلسطين في ضوء بعض التجارب العربية؟
- ما الآليات الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني للحد من عمالة الأطفال في فلسطين في ضوء بعض التجارب العربية؟

**أهداف الدراسة:**

في ضوء مشكلة الدراسة يمكن تحديد أهداف الدراسة على النحو الآتي:

- التعرف على الآليات الخاصة بوزارة العمل للحد من عمالة الأطفال في فلسطين في ضوء بعض التجارب العربية.
- تحديد الآليات الخاصة بوزارة التنمية الاجتماعية للحد من عمالة الأطفال في فلسطين في ضوء بعض التجارب العربية.
- تبيان الآليات الخاصة بوزارة التربية والتعليم للحد من عمالة الأطفال في فلسطين في ضوء بعض التجارب العربية.
- توضيح الآليات الخاصة بالسلطة التشريعية للحد من عمالة الأطفال في فلسطين في ضوء بعض التجارب العربية.
- تحديد الآليات الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني للحد من عمالة الأطفال في فلسطين في ضوء بعض التجارب العربية.
- التعرف على مفهوم عمالة الأطفال، والعوامل المؤدية إليها، بالإضافة للتأثيرات السلبية لعمالة الأطفال.

**أهمية الدراسة:**

تتحدد الأهمية النظرية للدراسة الحالية كونها تدرس موضوع عمالة الأطفال من منظور لم يتطرق إليه أي من الباحثين في فلسطين، وهو المنظور القائم على الحد من عمالة الأطفال في ضوء بعض التجارب العربية والاستفادة من تلك التجارب، وبناء تصور للحد من تلك الظاهرة، هذا ما يعزز قيمة البحث من الناحية النظرية كونها تعتبر من الدراسات القليلة التي أجريت في المجتمع الفلسطيني، وتضمنت تصوراً للحد من عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني، مما سيسهل على الباحثين الآخرين

الاستفادة من هذه الدراسة، كما ستغني الأدب النظري حول عمالة الأطفال، في حين تتمثل الأهمية التطبيقية في تقديم نتائج وتوصيات لأصحاب الاختصاص والجهات الرسمية في فلسطين وخصوصا وزارة التنمية الاجتماعية، والعمل والتربية والتعليم والأجهزة الأمنية، والسلطة التشريعية في التعرف على الآليات المناسبة للحد من عمالة الأطفال، وأن تعرف كل جهة رسمية الاليات التي تختص بها وتساهم من خلالها في الحد من عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني من خلال التكامل مع كافة الجهات الرسمية.

**حدود الدراسة:**

الحد الموضوعي: تصور مقترح للحد من عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني.

الحد الزمني: أجريت الدراسة في الفترة الواقعة بين شهري 2 و7 من العام 2020.

الحد المكاني: المجتمع الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة).

الحد البشري: يتمثل الحد البشري للدراسة بعمالة الأطفال.

**مفاهيم ومصطلحات الدراسة:**

ترد في الدراسة بعض المفاهيم التي يجب تحديدها وتوضيحها وهي:

**عمالة الاطفال:** إن مفهوم عمالة الأطفال يشير إلى الأنشطة التي يقوم بها الطفل سواء كانت بأجر أو بدون أجر لحسابه أو لحساب الآخرين ( الزعبوط، 2016). كما تتضمن عمالة الأطفال الأنشطة الخطرة في مجال الزراعة والتعدين والخدمة المنزلية والبناء ( Habib, Ziadee, Younes& Harastani, 2020).

كما تعرف عمالة الأطفال بأنها " تشغيل الأطفال في المجالات الإنتاجية والخدمية بعيد عن إطار الأسرة مقابل أجر مادي، وقد يؤدي هذا إلى استغلال الطفل وتعريضه لظروف عمل قاسية لا تراعي حقوقه التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والترفيهية، وتحرمه من تطوير قدراته ويؤذي نموه البدني والعقلي والنفسي وسلوكه الأخلاقي والاجتماعي "( العيسوي، 2017).

يشير مفهوم عمالة الأطفال أيضاً إلى تشغيل الأطفال في أي عمل يحرم الأطفال من طفولتهم، ويتعارض مع قدراتهم من أجل الالتحاق بالمدارس العادية، مما يشكل ضرراً على قدراتهم العقلية، والجسمية، والاجتماعية، والمعنوية ( Khakshour, Abbasi, Seyedi & Saeidi, 2015). كما يعرضهم لممارسات الاستغلال في العمل مثل التعرض للمواد الكيميائية والتغيب عن المدرسة، مما يؤثر بشكل كبير في نموهم ورفاهيتهم وصحتهم (Shendell et al., 2016). وتشير عمالة الأطفال أيضاً إلى كل عمل استغلالي يؤثر على صحة الطفل الجسمية والنفسية، أو يؤدي الى حرمانه من التعليم

والخدمات الأساسية ويعرضه للمخاطر (الطراونة والمعاني، 2018)، وهي أيضا" مجموعة الأنشطة الهامشية التي لا ترتبط بالعملية الإنتاجية التي يمارسها الأطفال في الشوارع من أجل استمرار بقائهم أو بقاء أسرهم" (موسى، 2009).

وتعرف منظمة العمل الدولية عمالة الأطفال بأنها " العمل الذي يؤذي سلامة الطفل الجسدية والنفسية والذهنية " ، وأما منظمة الأمم المتحدة للطفولة(اليونسيف) فتعرفه بأنه" العمل الذي يستغل الطفل أو يعرضه للخطر وينتقص من صحة نموه الجسدي والنفسي والاجتماعي، وتمنع عنه التحصيل العلمي أو الوصول إلى الخدمات الأساسية"(ياقو وعلي، 2018).

**التصور المقترح:** فكرة مفصلة في إطار معين، تكون على شكل مخطط أو توجيهات مُمَرحلة، لتنفيذ برنامج ما، تدريبي أو تدريسي أو علاجي ... إلخ، يضعه – أي يقترحه – الباحث بناء على أسس معروفة في بناء البرامج في كل مجال، فالتصور بهذا المفهوم هو (مقترح) يرى الباحث أنه قد يحل مشكلة، وأنه يستحق التجريب. (الكريم، 2019).

**الإطار النظري**

لم تعرف الشعوب القديمة مفهوم عمالة الأطفال رغم تواجده كموضوع، فهو يعتبر من المفاهيم المستحدثة والتي اختلفت الآراء حول أسبابه والعوامل المؤدية إليه (العيسوي، 2017).

وتعد عمالة الأطفال من أخطر المشكلات التي تواجهها المجتمعات العربية، والتي تكثر فيها الحروب، والنزاعات والفقر وتدني مستوى الدخل والهجرات المتتالية، مما يستوجب التصدي لهذه المشكلة الاجتماعية ووضع الحلول اللازمة للقضاء عليها (مرعي، 2019). وهذا أوجد إجماعاً عالمياً للقضاء على عمل الأطفال، لما فيه من مصلحة الأطفال والمجتمع أن يذهب جميع الأطفال إلى المدرسة (Webbink, Smits &Jong, 2013 ).

وقد طالبت العديد من التشريعات والقوانين بالقضاء على عمالة الأطفال، لأن الأطفال بهذه المرحلة بحاجة الى نظام ورعاية اجتماعية وأسرية سوية ( الطرشاني، 2016).

إلا أنه لا يمكن تصنيف جميع الأعمال التي يقوم بها الأطفال على أنها عمالة ويجب القضاء عليها، حيث تعتبر مشاركة الأطفال والمراهقين في بعض الأعمال إيجابية، إذ لا تؤثر على صحتهم ونموهم الشخصي، ولا تتعارض مع دراستهم، مثل مساعدة الأسرة في بعض الأعمال خارج وقت المدرسة وفي العطلات الرسمية، فهذه الأنشطة تسهم في تنمية الأطفال ورفاهيتهم، وإكسابهم المهارات والخبرات، وتساعد في إعدادهم ليكونوا أعضاء منتجين وفاعلين في المجتمع (Khakshour, Abbasi, Seyedi & Saeidi, 2015). ولذلك يمكن أن يشارك الاطفال العاملين في أنشطة قد تكون مفيدة أو ضارة،

وهذا يعتمد على ظروف هذا النشاط، ومدى تأثيره على رفاهية الطفل( Edmonds & Pavcnik, 2005).

أما عن العمل الشاق للطفل Child Labour فهو يشير إلى العمل القاسي والمضني للطفل، والذي يهدف إلى كسب المال، وهذا النوع من العمل لا يمكن الطفل من ممارسة نشاطاته المدرسية، لأنه يستنفذ كل وقته بالعمل مما يؤثر على طاقته، ويعرض صحته للمخاطر الجسمية والنفسية والاجتماعية ( زيتوني، 2017).

**الأسباب المؤدية إلى عمالة الاطفال:**

تعددت آراء الباحثين حول أسباب عمالة الأطفال، إلا أنه كان هناك إجماع على جملة من الأسباب أهمها:

أولاً: أسباب ديموغرافية: الزيادة المضطردة في عدد السكان وزيادة نسبة المواليد وانخفاض عدد الوفيات، وذلك لاهتمام الدول بالجانب الصحي وبناء المستشفيات والمتابعة الطبية لأفراد المجتمع، والذي من شأنه يمكن أن يؤثر في حجم النشاط الاقتصادي للسكان، عدا عن الهجرات القسرية بسبب الحروب والصراعات الداخلية، والتي تزيد من نسبة القوى العاملة من الأطفال (زوزو وبن عيسى، 2016).

ثانياً: الفقر والضغوط الاقتصادية والاجتماعية وعدم المساواة الاجتماعية، وعدم توفر الاحتياجات الاساسية للأسرة، مما يدفع بالأطفال للعمل للمساهمة في توفير نفقات المعيشة، وغالباً ما يكون هذا العمل استغلالياً للطفل يؤثر على نموه الجسمي والنفسي والعقلي (العيسوي، 2017).

ثالثاً: العوامل التعليمية: عدم انتظام الطفل في المدرسة يكون دافعاً قوياً للانخراط في العمل بكافة أشكاله، خاصة عندما يحصل على أجر لا يستطيع الحصول عليه وهو على مقاعد الدراسة. وتعتبر مناهج وأساليب التعليم مسؤولة عن تسرب الأطفال من المدرسة واللجوء إلى العمل بشكل مبكر ( زوزو وبن عيسى، 2016).

كذلك تدني المستوى التعليمي والثقافي للأسرة بحيث لا تعنى بتعليم الطفل ولا تدرك أهميته (ياقو وعلي، 2018)، كما أن صعوبة المناهج التعليمية، وقلة الأنشطة الثقافية والاجتماعية التي يمارسها الأطفال لتنمية مواهبهم، وافتقار المعلمين للأساليب والاستراتيجيات التدريسية المناسبة، كل ذلك يساعد الأطفال للتسرب من المدرسة والاتجاه نحو سوق العمل.

رابعاً: العوامل الأسرية: ومنها التفكك الأسري، والخلافات الزوجية والشجارات العائلية بين الوالدين أو بين الوالدين والأبناء، مما يؤدي في معظم الحالات إلى الطلاق والانفصال، مما يؤثر على حياة الطفل

واستقراره النفسي، وهذا يسهم في انفصال الطفل عن أسرته، والخروج إلى الشارع بدون أية ضوابط أو رعاية أسرية، للهروب من الجو العام داخل الأسرة، ويسعى للحصول على الدخل لتحقيق رغباته وقضاء احتياجاته الأساسية. (بن زعزع، 2019).

خامساً: المشكلات الأسرية: وتنتج عن مرض أحد الوالدين أو ظروف طارئة ألمت بالأسرة مثل وفاة أحد الوالدين، فيضطر الطفل للعمل لمساعدة أسرته لتأمين المتطلبات المعيشية (رزق الله، 2015).

سادساً: العادات والتقاليد: هناك بعض العادات والتقاليد المجتمعية والتي تكون في غالبيتها سائدة بالريف والتي تساعد على عمل الأطفال لمساعدة الأسرة في تلبية متطلباتها، والاعتقاد الراسخ حسب هذه المعتقدات أن العمل يفيد في تنمية شخصية الطفل، ويقتدي بوالده من خلال ممارسة نفس المهنة. وكذلك الاستغناء عن تعليم الفتاة بحجة أن مصيرها الزواج (العيسوي، 2017).

سابعاً: زيادة عدد أفراد الأسرة: مما يتطلب من الأطفال العمل لتلبية احتياجات الأسرة والتخفيف من الأعباء الملقاة على كاهل الأسرة ( زوزو وبن عيسى، 2016).

ثامناً: العوامل القانونية: لا يوجد تشريعات فعالة لتنفيذ الاتفاقيات في الدول العربية حول عمالة الأطفال وحقوقهم، وبالرغم من المصادقة على هذه الاتفاقيات إلا أنه لا توجد الآليات الكفيلة بتنفيذ تلك القوانين، فليست قوانين العمل هي المسؤولة فقط، وإنما جملة من القوانين التي تتعلق بقانون الأحوال الشخصية، والعقوبات، وقوانين إلزامية التعليم، حتى يمكن تفعيل حقوق الطفل ومكافحة عمله (بن زعزع؛ خالفي؛ وخلفاوي، 2019).

**تأثيرات عمالة الأطفال:**

لعمالة الأطفال تأثيرات على الأطفال أنفسهم وعلى أسرهم وعلى المجتمع بشكل عام، ويمكن حصر تلك التأثيرات في ما يأتي:

أولاً: التأثيرات النفسية: تؤثر عمالة الأطفال على الصحة النفسية للأطفال مما يعرضهم للاضطراب النفسي (Amon, Buchanan, Cohen & Kippenberg, 2012) ، كما تؤثر أيضاً على النمو العاطفي والمعرفي، والسلوكي لدى الأطفال، مما يؤدي إلى شعورهم بالدونية وعدم تقديرهم لذواتهم، مما يؤدي إلى الشعور بالقلق والتوتر واضطراب السلوك( الزعبوط، 2017). كما تؤدي عمالة الأطفال الى عدم قدرة الأطفال على التكيف الذاتي والاجتماعي في مجال العمل وعدم الإحساس بالاستقلالية، كما يمكن أن تؤدي عمالة الأطفال إلى الاكتئاب نتيجة لما يتعرض له الطفل من سخرية وعقاب ( رزق الله، 2015).

ثانياً: التأثيرات الجسدية: وتتمثل هذه الإساءة بالإيذاء الجسدي مثل الضرب، والحرق، والحبس، وتعتبر هذا الإساءة الأكثر شيوعاً بسبب سهولة اكتشافها وملاحظة أعراضها الظاهرية، وتتضمن الإساءة للطفل أيضاً الإساءة الجنسية وتتمثل في استخدام الأطفال العاملين في أنشطة للاستغلال الجنسي للأطفال، مثل التحرش والاعتداء الجنسي عليهم (زوزو وبن عيسى، 2017).

ثالثاً: التأثيرات الصحية: عمالة الأطفال في سن مبكرة لها أثر سلبي على النمو الجسمي، فقد يصاب الطفل ببعض الأمراض أو الإصابات الجسدية المزمنة والتي يصعب علاجها مثل التشوهات العضلية وغيرها من التشوهات والتي تؤثر على معدل النمو وتوازن الأجهزة المختلفة (العيسوي، 2018). كما يترك العمل آثار صحية خطرة على الأطفال وخاصة الأطفال العاملين في المجال الزراعي من حيث التعرض للمبيدات والمواد الكيميائية، أو العمل في الورش والمصانع والتعرض للإصابة أو الموت بسبب االآليات الثقيلة (جاد، 2019).( Amon, Buchanan, Cohen & Kippenberg, 2012)

رابعاً: التأثيرات الاجتماعية: وتتمثل باضطراب العلاقة الاجتماعية بين الطفل وأسرته، ويغلب لديه الإحساس بسيطرة الآخرين عليه، وأن يكون تابعاً، نظراً لأساليب العنف والسيطرة التي تمارس عليه، كما أن القيم التي يكتسبها أثناء العمل قد تكون إيجابية أو سلبية وبالتالي تكون جزءاً من مكونات شخصيته ( رزق الله، 2015).

خامساً: التأثيرات الثقافية: تؤثر عمالة الأطفال على التطور الثقافي والأخلاقي للطفل العامل من حيث قدرته على الكتابة والقراءة والتحصيل الدراسي وقدراته المعرفية، مما يؤثر سلباً في تطوره المعرفي، وعدم قدرته على التمييز بين الصح والخطأ، مما يجعله عرضة للانحراف وسلوك طريق الجريمة ( جاد، 2019).

سادساً: تأثيرات عمالة الأطفال على المجتمع: إن عمالة الأطفال تؤدي إلى تدمير البناء الاجتماعي للمجتمع، فخروج الطفل إلى العمل يعد فشلاً للمجتمع ولنظام الأسرة، كما أنه يدل على قلة الوعي الاجتماعي الثقافي لعدم قدرته على حماية حقوق الطفل، كما أن عمالة الأطفال تعطي صورة سيئة عن المجتمع وحضارته وعمرانه (العيسوي، 2018).

**أشكال عمالة الأطفال:**

تأخذ عمالة الأطفال أشكالاً مختلفة منها (بن زعزع،2019):

أولا: الأعمال الصناعية: وتشمل هذه الفئة الأعمال التي يقوم بها الطفل في المناجم أو المحاجر، وكل أنواع الصناعات الاستخراجية، كما تشمل أيضاً الصناعات التحويلية وكذلك الصناعات المرتبطة بالنقل والسكك الحديدية، أو العمل في المصانع، أو أماكن تصليح السيارات.

ثانيا: العمل في الأسواق: فالأطفال قد يبيعون أغراض عينية أو مواد ما، مثلا بيع أدوات الزينة أو بعض الاطعمة السريعة، كما قد يكون عملهم في الأسواق تحت سلطة مجل تجاري موجود في السوق، فكل هذه الحالات تعرض الطفل للخطر.

ثالثا: العمل في الشوارع: تشمل هذه الأعمال مجموعة من الأعمال الهامشية كبيع بعض المنتجات الصغيرة أو غسل السيارات أو مسح الاحذية، بالإضافة إلى جميع أنواع المواد الممكن تصنيعها من المنازل والقمامات لإعادة بيعها.

رابعا: العمل في المنازل: هنالك من ينظر لهذا الشكل من عمالة الأطفال من منظور إيجابي، نظراً لأنه في محيط عائلي، فقد يكتسب من خلال هذا النوع الخبرات، وتعزيز ثقته بنفسه وقدرته على مواجهة تحديات الحياة مستقبلاً، ويعد ذلك صحيحاً إذا ما اقتصر قيام الطفل على بعض الأعمال البسيطة التي لا تشكل خطراً على صحته.

**عمالة الأطفال في الاتفاقيات الدولية:**

إن الاهتمام برعاية الأطفال موجود منذ بداية الإنسانية، وقد تزايد الاهتمام بالطفولة وأخذ بعداً عالمياً في عام 1924، حيث أقرت الهيئة العامة لعصبة الأمم إعلان حقوق الطفل، ونتيجة الحرب العالمية الثانية فقدت هذه الوثيقة قيمتها، لكن مع تأسيس هيئة الأمم عام 1946 أوصي بإعادة النظر في هذا الإعلان، وبصدور إعلان حقوق الإنسان عام 1948 عبرت فيه كل الدول عن اهتمامها بالطفل، وعلى الرغم من إشارة هذا الإعلان بشكل صريح إلى حقوق الطفل وحريته إلا أن ذلك لا يعد كافياً ولا يغطي جميع الجوانب الحياتية للطفل، حيث أقرت بعدها اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1959/11/20 (الإعلان العالمي لحقوق الطفل)، وأصبح بعدها الإعلان من أهم الوثائق في الحياة الإنسانية، تبعها بعد ذلك قيام الأمم بإنشاء منظمة متخصصة في مجال الطفولة في عام 1964 هي منظمة الطفولة العالمية (اليونيسيف)، حيث هدفت هذه المنظمة إلى مساعدة ضحايا الحروب من الأطفال، بالإضافة إلى الصحة والتغذية والتربية والتعليم، وتوالت بعدها العديد من الاتفاقيات التي تختص بالطفولة بشكل عام، التي تسعى لضمان حياة صحية لهم، ومن أهم الموضوعات الخطيرة التي ترتبط بالطفولة هو عمالة الأطفال، حيث نص الإعلان العالمي لحقوق الطفل الذي صدر عام 1959 على عشرة مبادئ تسعى من خلالها إلى تأمين الطفل بكافة حقوقه الأساسية التي يستحقها(الطراونة،2018).

لقد أولت منظمة العمل الدولية موضوع عمالة الأطفال باهتمام خاص، حيث تبنت في مؤتمراتها (138) اتفاقية عام 1976، اشتملت على العديد من الموضوعات المرتبطة بعمل الأطفال، وتتميز هذه

الاتفاقية بالشمول، حيث حددت الحد الأدنى للعمل بشكل عام، والحد الأدنى للأعمال الخطيرة، ومن ثم بعد ذلك جاءت اتفاقية حقوق الطفل عام 1989 التي تمثل الإطار العام لتنمية قدرات الطفل، حيث نصت المادة 32 من اتفاقية حقوق الطفل على تنظيم عمل الطفل، ثم اتفاقية رقم 182 لسنة 1999 بشأن حظر أسوأ أشكال عملهم بجميع أشكال الرق وبيع الأطفال والاتجار بهم، والعمل القسري، أو استخدام الطفل لأغراض الدعارة أو أنشطة غير مشروعة كالمخدرات، بالإضافة إلى الأعمال التي تؤدي بطبيعتها إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي(مصري، 20102).

**دراسات سابقة:**

تناولت العديد من الدراسات موضوع عمالة الأطفال، ومن هذه الدراسات: دراسة (Khatab, Raheem, Sartorius & smail, 2019)، وقد هدفت إلى معرفة مدى انتشار عمالة الأطفال وعوامل الخطر والعنف ضد الأطفال في مصر باستخدام النمذجة المكانية الجغرافية. أظهرت نتائج الدراسة أن ما لا يقل عن 31.6٪ من الأطفال في الفئة العمرية من 5–10 عاماً، وأن 68.5٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 11–17 عاماً يعملون مقابل أجر، وأن 44.7٪ من الأطفال في الفئة العمرية من 5–10 عاماً، كانوا يعملون في أعمال خطرة. وكشفت نتائج الدراسة أيضاً عن وجود تأثير هام للعوامل الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية على عمل الأطفال والعنف ضد الأطفال في مصر. إن الفقر والإهمال وانعدام الرعاية المناسبة وتعرض الأطفال لمختلف درجات العنف تعد من العوامل الرئيسية لعمل الأطفال بعلم الدولة. يشير التأثير المكاني إلى الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لبعض المناطق التي لديها معدلات عالية من عمالة الأطفال، مثل دلتا النيل، ومصر العليا، وشمال شرق مصر.

وهدفت دراسة الطراونة والمعاني (2018) إلى تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن، وذلك من خلال دراسة المواثيق الدولية التي وقع عليها الأردن، وأهم الاستراتيجيات والسياسات والخطط الوطنية العاملة في مجال عمالة الأطفال، بالإضافة إلى آلية تطبيق هذه الاستراتيجيات من خلال البرامج التي تم تطبيقها على أرض الواقع. ومن أجل تحقيق هذا الغرض تم استخدام المنهج الكيفي لتكوين فهم أعمق للسياسات الاجتماعية والاستراتيجيات الوطنية من ناحية التصميم، وآلية تطبيقها وتحليل الوثائق الصادرة عن أهم المؤسسات المعنية بعمالة الأطفال، واستخدم الباحثان أيضاً المقابلة المتعمقة مع عينة من الخبراء في مجال عمالة الأطفال والعاملين في مكافحتها.

وأظهرت نتائج الدراسة أنه على الرغم من التزام الأردن بالتوقيع على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بعمالة

الأطفال إلا أن هناك ضعفاً في تصميم السياسات الخاصة بمكافحة عمالة الأطفال وتنفيذها، وضعف في التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المعنية في هذا المجال مما يؤدي إلى تقديم خدمات غير متكاملة للأطفال العاملين وأسرهم، إضافة إلى عدم تطوير التشريعات والسياسات أو تعديلها بالشكل المناسب للحد من تلك الظاهرة.

في حين هدفت دراسة (Roggero, Mangiaterra, Bustreo & Rosati, 2018) إلى التعرف على تأثير عمل الأطفال على صحتهم، تكونت عينة الدراسة من الأطفال العاملين في البلاد النامية والتي تتراوح أعمارهم بين( 10–14) سنة. أظهرت نتائج الدراسة أن عمالة الأطفال مرتبطة بشكل كبير بوفيات المراهقين الناتج عن الأمراض المعدية، وانخفاض المستوى المعيشي والذي هو دون الحد الأدنى.

بينما هدفت دراسة زيتوني (2017) للتعرف على عمالة الأطفال في الجزائر، من خلال محاولة الوقوف على العوامل المساهمة في استفحال هذه الظاهرة. أظهرت نتائج الدراسة أن الدافع الأول وراء عمل هؤلاء الأطفال هو الفقر بالدرجة الأولى، ثم يأتي ضعف التحصيل الدراسي مما سبب لهم الطرد من المدرسة، وأن هؤلاء الاطفال يسلمون نصف دخلهم لأسرهم، وهم يتعرضون لملاحقة الشرطة، والتعرض للضرب من الأشخاص الأكبر سناً. وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً انتشار العديد من القيم السيئة مثل التدخين.

وهدفت دراسة زغير والقاعود (2017) إلى التعرف على أسباب انتشار عمالة الأطفال في محافظة المفرق من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية. تكونت عينة الدراسة من (143) معلماً ومعلمة تم اختيارهم بالطريقة العشوائية العنقودية الطبقية، استخدم الباحثان المنهج الوصفي المسحي. أظهرت نتائج الدراسة أن أسباب عمالة الأطفال كانت أسباب تعود للأسرة بدرجة أولى، يلي ذلك العوامل المرتبطة بالمدرسة ودورها التربوي، وأن هناك أسباب تتعلق بدور المؤسسات الحكومية والرقابية في تفعيل القوانين والتشريعات الموجهة لحماية الطفل.

بينما أجرى بن ناصر وبو جمعة (2017) دراسة هدفت إلى بيان خطورة عمالة الأطفال في الجزائر من منظور نفسي اجتماعي من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة المتعلقة بأسبابها والواقع النفسي والاجتماعي الناتج عنها، مع بيان الآثار الخطيرة التي تتركها على الطفل وعلى المجتمع. توصلت الدراسة إلى: أن هناك انعكاسات نفسية على عمالة الأطفال في سن مبكرة من حيث النمو العاطفي والمعرفي والسلوكي لدى الطفال، كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن عمالة الأطفال تشير إلى فقدان الطفل لفرص التعليم والتسرب من المدرسة والتعرض للعنف، واكتساب العادات والسلوكيات السيئة، والتعرض للاستغلال الاقتصادي والجنسي.

وأجرى كل من (Zafar, Sarwar & Haider, 2016) دراسة حاولت تسليط الضوء على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لعمالة الاطفال في الباكستان. خلصت الدراسة إلى وجود العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية المسؤولة عن عمالة الأطفال أهمها: الفقر، الوضع الاقتصادي للوالدين، عدد أفراد العائلة الكبير، عوامل ثقافية، الهجرة من الريف الى الحضر، فشل التعليم وعدم الثقة فيه، وقلة المراقبة في تطبيق القوانين.

وقام كل من (Diane, Putnick & Bornstien, 2015) بدراسة هدفت الى استكشاف العلاقة بين عمل الأطفال خارج المنزل والعمل العائلي والأعمال المنزلية والالتحاق بالمدارس في الدول النامية والمتوسطة الدخل. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقات سلبية كبيرة بين جميع أشكال عمل الأطفال والتسجيل في المدارس. وهذا يعتمد على قرب المدرسة والجودة والتكلفة والمسافة إلى المدرسة، والمعرفة الأبوية عن المدرسة، والقدرة المعرفية للأطفال.

وقام الطواشي (2015) بدراسة هدفت إلى التعرف على واقع عمل الأطفال في قطاع غزة، وتوضيح أثر هذا الواقع على المستقبل المهني للأجيال القادمة، مع دراسة الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة وتحليلها من حيث الأسباب والآثار السلبية الناتجة عنها. تكونت عينة الدراسة من (161) موظف يعملون في مجال حماية الطفل في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية. توصلت الدراسة إلى أن عمالة الأطفال هي مشكلة لها وجود حقيقي في المجتمع الفلسطيني، ووجود أثر سلبي واضح لعمالة الأطفال على المستقبل المهني للأجيال القادمة في قطاع غزة. وأشارت النتائج أيضاً إلى وجود أثر سلبي لعمالة الأطفال على تدني مستوى التطور المعرفي للأطفال العاملين، وأن هناك أسباب مختلفة تقف وراء عمالة الأطفال، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر سلبي على تدني الخبرة الحياتية والمهنية للطفل العامل، وتدني فرص توفر وظائف مستقبلية أفضل لهؤلاء الأطفال.

وأجرى كل من (Mansour, Al-Gamal, sultan,Matrouk& Al-Nawaisieh, 2013) دراسة هدفت إلى استكشاف التأثير الصحي النفسي والجسدي لعمل الأطفال في الأردن ومقارنته بين الأطفال العاملين وغير العاملين في المدارس والمواقع الصناعية. تكونت عينة الدرسة من ( 4008) طالب من طلاب المدارس الصناعية. أظهرت نتائج الدراسة أن الأطفال الذين يعملون يعانون من مشاكل صحية وجسدية ونفسية مختلفة، مثل مشاكل البرد والانفلونزا والسمع والبصر، إضافة إلى المشكلات النفسية مثل: الشعور بالوحدة، والشعور بالاكتئاب وارتفاع مستوى الغضب وتدخين السجائر واستخدام المخدرات. وقامت كاظم (2011) بدراسة هدفت إلى معرفة أسباب انتشار عمالة الأطفال من وجهة النظر التربوية

والنفسية والاجتماعية، ومعرفة أسبابها من وجهة نظر الأطفال العاملين أنفسهم. أظهرت نتائج الدراسة أن انخفاض دخل الأسرة للطفل حاز أعلى درجة، في حين حاز عقاب الأهل للطفل على أقل درجة. وأظهرت نتائج الدراسة أن عمالة الأطفال تنتشر بين الذكور أكثر من الإناث، وأعلى نسبة تسرب كانت بين الذكور في الصف الخامس.

وأجرى محافظة (2011) دراسة هدفت إلى التعرف إلى الخصائص الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والصحية للأطفال العاملين في الأردن، والتعرف إلى الأسباب التي دفعت بهؤلاء الأطفال للانخراط في سوق العمل مبكراً وترك المدرسة. تكونت عينة الدراسة من (81) طفلاً عاملاً. أظهرت نتائج الدراسة أن أهم أسباب عمالة الأطفال هي: مساعدة الأسرة مادياً، ضعف مستوى التحصيل الدراسي، سوء معاملة المدرسين والإداريين، ضغط الأسرة، الرغبة في تعلم مهنة.

وقام أبو زايد (2010) بدراسة هدفت إلى التعرف على علاقة الرضا عن العمل بالتوافق النفسي لدى الأطفال العاملين في المحافظة الوسطى. تكونت عينة الدراسة من (80) طفلاً تتراوح أعمارهم ما بين (9-15) سنة في منطقة دير البلح، ومنطقة الزوايدة في المحافظة الوسطى بقطاع غزة. أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية في مجالات الرضا عن العمل والتوافق النفسي.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في المجالات التالية:

- تناولت هذه الدراسة كسائر الدراسات السابقة مفهوم عمالة الأطفال، كما بين الأسباب المؤدية إلى عمالة الأطفال والتأثيرات السلبية لعمالة الأطفال.
- اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة، بأن عمالة الاطفال ظاهرة اجتماعية أثرت بشكل سلبي على جميع المجتمعات البشرية باختلاف بسيط في درجة انتشارها.
- اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة بضرورة أن يكون هنالك سياسات تتبناها الحكومات من أجل مكافحة عمالة الأطفال.

واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة من خلال ما يلي:

- الإلمام بالمعلومات حول عمالة الأطفال، والاستفادة منها في إعداد الإطار النظري ومشكلة الدراسة.
- الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة في مقارنتها بنتائج الدراسة الحالية.
- الاستفادة من الجانب النظري للدراسات السابقة من خلال الاطلاع على تجارب الباحثين السابقين والبدء من النقطة التي انتهوا بها.
- الاستفادة من الدراسات السابقة في إعداد اسئلة الدراسة الحالية.

وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في المجالات التالية:

- استخدم في هذه الدراسة منهج تحليل المضمون، بخلاف الدراسات السابقة التي استخدم فيها المنهج الوصفي التحليلي.
- يتميز مجتمع الدراسة بكونه تمثل بالدراسات السابقة التي اشتملت على العديد من التجارب العربية في مجال مكافحة عمالة الأطفال.
- قامت هذه الدراسة ببناء تصور مقترح للحد من عمالة الأطفال على خلاف الدراسات السابقة التي اقتصرت على تحديد الأسباب وتأثيرات عمالة الأطفال.
- مصادر البيانات في الدراسة الحالية يعتمد على الدراسات السابقة التي تمثل حصيلة التجارب العربية في مكافحة عمالة الأطفال.

**الإجراءات المنهجية للدراسة**

**منهج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة طريقة تحليل المضمون لتحليل بعض التجارب العربية في مكافحة عمالة الأطفال، واعتمدت الطريقة المقارنة لإجراء مقارنة ببعض التجارب العربية أيضاً، وذلك من أجل الوصول إلى تصور كامل يتضمن الآليات المناسبة لمكافحة عمالة الأطفال في فلسطين.

**مصادر البيانات:**

اعتمدت على مصادر غير ميدانية (جاهزة) للحصول على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من الدراسات والكتب والتقارير التي أجريت في العديد من الدول العربية والتي تتعلق بمكافحة عمالة الأطفال.

**مجتمع الدراسة:**

تضمن مجتمع الدراسة جميع الدراسات في الدول العربية في مجال مكافحة عمالة الأطفال على حد علم الباحثين.

**عينة الدراسة:**

تكونت عينة الدراسة من (22) دراسة تشير إلى خمس تجارب عربية في مجال مكافحة عمالة الأطفال وهي: مصر، الأردن، الجزائر، ليبيا، اليمن، السودان.

**طرق تحليل البيانات:**

اعتمدت الدراسة أسلوب التكرار في تحليل البيانات، التي تم الحصول عليها من الدراسات التي تمت الإشارة إليها.

**عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:**

السؤال الرئيس: ما التصور المقترح للحد من عمالة الأطفال في فلسطين في ضوء بعض التجارب العربية؟

في ضوء ما تم عرضه، توصل الباحثان إلى تصور مقترح لمكافحة عمالة الأطفال في فلسطين، وفق النقاط التالية:

أولاً: الهيئات المسؤولة: هنالك ثلاث هيئات مسؤولة عن مكافحة عمالة الأطفال وهي:

1-الهيئات التشريعية: تمثل السلطة التنفيذية الهيئة التشريعية في ظل الظروف غير العادية التي تمر بها فلسطين، وفي ظل الظروف العادية يعتبر المجلس التشريعي.

2- الهيئات التنفيذية: تتمثل بوزارة العمل، ووزارة التربية والتعليم ووزارة التنمية الاجتماعية.

3- الهيئات الشريكة: تتمثل في مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام المختلفة.

ثانياً: آلية التنفيذ: يقوم تنفيذ التصور المقترح بمكافحة عمالة الأطفال وفق ما يلي:

1-تقوم الهيئات التشريعية برسم السياسات التشريعية المناسبة لمكافحة عمالة الأطفال، وذلك من خلال النقاط التالية:

- إقرار التشريعات الخاصة بحماية الطفل بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية.
- إجراء التعديلات المناسبة على القوانين السارية لحماية الطفل بما يتوافق مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية.
- تشديد العقوبات على أصحاب العمل المشغلين للأطفال.
- تحديد سن العمل للأطفال بما لا يقل عن 16 سنة.
- تحديد الأعمال الصعبة والخطرة التي يحظر على الأحداث العمل فيها.

2-تقوم الهيئات التنفيذية بمتابعة تنفيذ التشريعات والقوانين الخاصة بحماية الطفل، وفق النقاط التالية:

- تقوم وزارة العمل بزيادة أعداد المفتشين في وزارة العمل لمتابعة الأطفال العاملين في سوق العمل، وتدريب المفتشين العاملين في وزارة العمل على آليات متابعة الأطفال العاملين، وضرورة زيادة الرقابة على الأماكن التي يعمل فيها الأطفال.
- تقوم وزارة التنمية الاجتماعية في زيادة مرشدي حماية الطفولة العاملين في وزارة التنمية الاجتماعية، وتعيين مرشدي حماية طفولة في وزارة التنمية الاجتماعية وفق معيار الكفاءة، من حيث التخصص المناسب لهذا العمل والتفوق فيه، وتخصيص جزء من أموال ميزانية وزارة التنمية الاجتماعية لدعم الأطفال المهددين بالخطر.

– تقوم وزارة التربية والتعليم بزيادة عدد المدارس والصفوف الدراسية، وتحسين البيئة المدرسية، لاستيعاب الأطفال وفق ظروف ومناخ علمي وتربوي، ووضع الحلول المناسبة لظاهرة التسرب المدرسي، وتعيين أخصائيين اجتماعيين في المدارس.

3– الهيئات الشريكة: تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون والتنسيق مع الهيئات التنفيذية ذات العلاقة بحماية الطفل، وتقديم الدعم المادي والمعنوي للأطفال المهددين بالخطر من خلالهم.

وللإجابة على الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

أولاً: ما الآليات الخاصة بوزارة العمل للحد من عمالة الأطفال في فلسطين في ضوء بعض التجارب العربية؟

أجمعت معظم الدراسات السابقة إلى ضرورة توفير بيئة صحية، وآمنة للأطفال العاملين والحد من استغلالهم في المهن الخطيرة والشاقة والمضرة بصحتهم، وضرورة مراقبة المنشآت والأماكن التي يستخدم الأطفال فيها خارج إطار القانون.

كما أجمعت معظم الدراسات السابقة إلى ضرورة زيادة أعداد المفتشين في وزارة العمل لمتابعة الأطفال العاملين في سوق العمل، وضرورة تدريب المفتشين العاملين في وزارة العمل على آليات متابعة الأطفال العاملين، وضرورة زيادة الرقابة على الأماكن التي يعمل فيها الأطفال.

وقد اتجهت بعض الدراسات السابقة إلى ضرورة تنظيم ساعات العمل في الحالات التي يسمح بها المشرع بعمل الأطفال، بحيث يجب أن لا تزيد ساعات العمل عن سبع ساعات في اليوم، كما يجب أن تتخلل ساعات العمل اليومية فترة للراحة لا تقل مدتها عن ساعة، وأن لا يعمل الحدث عمل متواصل أكثر من أربع ساعات، وحظر تشغيل الأحداث ساعات عمل إضافية أو في أعمال ليلية، وحظر تشغيل الأحداث في الأعمال الخطرة، واعتبار الساعات التي يقضيها الحدث في التدريب من ساعات العمل اليومية، وحظر تشغيل الأحداث في أوقات الراحة الأسبوعية والعطل الرسمية والإجازات، وتوفير بيئة عمل صحية وآمنة، وحظر تشغيل الأطفال في المناطق النائية والبعيدة عن العمران.

ثانياً: ما الآليات الخاصة بوزارة التنمية الاجتماعية للحد من عمالة الأطفال في فلسطين في ضوء بعض التجارب العربية؟

أجمعت معظم الدراسات السابقة على ضرورة زيادة مرشدي حماية الطفولة العاملين في وزارة التنمية الاجتماعية، كما اتجهت غالبية الدراسات السابقة إلى ضرورة توعية مرشدي حماية الطفولة بالأساليب والآليات الحديثة للتعامل مع الأطفال وحمايتهم من التأثيرات السلبية لعمالة الأطفال، كما اتجهت بعض

الدراسات السابقة إلى ضرورة قيام وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع كافة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة بالطفل وحمايته للحد من عمالته، كما اتجهت بعض الدراسات أيضاً إلى ضرورة تعيين مرشدين حماية طفولة في وزارة التنمية الاجتماعية وفق معيار الكفاءة، من حيث التخصص المناسب لهذا العمل والتفوق فيه، وقدرته على القيام بوظائفه وفق الآليات الحديثة، كما اتجهت بعض الدراسات السابقة إلى ضرورة قيام وزارة التنمية الاجتماعية بعقد دورات التوعية والإرشاد للأطفال من خلال المدراس ومؤسسات المجتمع المحلي، كما اتجهت بعض الدراسات السابقة إلى تخصيص جزء من أموال ميزانية وزارة التنمية الاجتماعية لدعم الأطفال المهددين بالخطر وحياتهم، وضرورة دعم دور الرعاية الاجتماعية كي يتمكنوا من حماية الأطفال وفق أفضل أساليب الرعاية الاجتماعية.

ثالثاً: ما الآليات الخاصة بوزارة التربية والتعليم للحد من عمالة الأطفال في فلسطين في ضوء بعض التجارب العربية؟

أجمعت الدراسات السابقة إلى مجانية التعليم، كما اتجهت معظم الدراسات السابقة إلى ضرورة زيادة عدد المدراس والصفوف الدراسية وتحسين البيئة المدرسية لاستيعاب الأطفال وفق ظروف ومناخ علمي وتربوي، كما اتجهت معظم الدراسات السابقة إلى ضرورة قيام الوزارة بوضع الحلول المناسبة لظاهرة التسرب المدرسي والتي تعتبر من أكثر مصادر عمالة الأطفال.

كما اتجهت بعض الدراسات السابقة إلى ضرورة تنفيذ برامج تعليمية للتلاميذ بالمؤسسات التربوية لتعريفهم بحقوقهم كأطفال، وبيان الجوانب السلبية لعمالة الأطفال من خلال النشاطات المدرسية الصفية واللاصفية، كما اتجهت بعض الدراسات السابقة إلى ضرورة تعيين أخصائي اجتماعي ونفسي في كل مدرسة لمساعدة الأطفال على التغلب على المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تواجههم، ونادراً ما اتجهت الدراسات السابقة إلى ضرورة زيادة الوعي لدى المدرسين والمعلمين في المدراس بالأساليب الحديثة للتعامل مع الأطفال وخصوصاً المرحلة الابتدائية التي تتكون فيها شخصية الطفل، ويتأثر بالمعززات الخارجية والمحيطة، وذلك لأهمية دور المدرس كممثل للدولة فهو مسؤول عن نقل القيم والمبادئ الأساسية في المجتمع، مع مساعدة الطفل على إكسابها، فالدولة مسؤولة عن تحديد السياسة التربوية بما يتماشى ومتطلبات المجتمع واحتياجات وتطلعاته مع الحرص على تنفيذ الخطط والبرامج التربوية من خلال إشراف الدولة على التربية، ونادراً ما اتجهت الدراسات السابقة إلى ضرورة توعية الأطفال من خلال البرامج المدرسية بحقوقهم في اتفاقية حقوق الطفل، وقانون الطفل الفلسطيني.

رابعاً: ما الآليات الخاصة بالسلطة التشريعية للحد من عمالة الأطفال في فلسطين في ضوء بعض التجارب العربية؟

اتجهت معظم الدراسات السابقة إلى تفعيل العمل بالاتفاقيات الدولية الخاصة برعاية الطفل وخصوصاً اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989، كما اتجهت معظم الدراسات السابقة أيضاً إلى تفعيل العمل بالقوانين الصادرة من الدولة والمتعلقة بحماية الطفل، كما اتجهت بعض الدراسات السابقة إلى ضرورة إيجاد آليات محددة لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات والقوانين.

كما اتجهت بعض الدراسات السابقة إلى أن تتضمن التشريعات والقوانين الوطنية كافة الأمور التي تحمي الطفل وتضمن حقوقه، كما اتجهت بعض الدراسات السابقة إلى ضرورة أن يحدد المشرع الأعمال الصعبة والخطرة التي يحظر على الأحداث العمل فيها، كما اتجهت بعض الدراسات السابقة إلى التطبيق الصارم للقوانين التي يتم بموجبها منع تشغيل الأطفال، كما اتجهت بعض الدراسات السابقة إلى ضرورة تشديد العقوبة على أصحاب العمل المشغلين للأطفال، كما اتجهت بعض الدراسات السابقة إلى وضع قوانين تحظر عمل الأطفال الأقل من 16 سنة، حيث يعتبر هذا العمر مناسباً لبدء الإنسان العمل من الناحية الجسدية والنفسية.

ونادراً ما اتجهت الدراسات السابقة إلى ضرورة قيام السلطة التشريعية بإجراء التعديلات على القوانين الوطنية المتعلقة بالطفل بما يتناسب مع اتفاقيات حقوق الطفل لضمان حمايتهم وفق أفضل الممارسات الدولية، ونادراً ما اتجهت الدراسات السابقة إلى إعداد اللوائح والقرارات المكملة والمنفذة لأحكام قوانين العمل، والطفل في مجال حماية الأطفال وتنظيم عمل الأطفال.

خامساً: ما الآليات الخاصة بمؤسسات المجتمع المدني للحد من عمالة الأطفال في فلسطين في ضوء بعض التجارب العربية؟

أجمعت معظم الدراسات السابقة إلى ضرورة التعاون والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المحلي (هيئات محلية، جمعيات خيرية، أندية رياضية، اتحادات أهلية، نقابات ومؤسسات حقوق الإنسان) مع الجهات الرسمية ذات العلاقة بحماية الطفل وخصوصاً وزارة التربية والتعليم، و وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، كما اتجهت بعض الدراسات السابقة إلى ضرورة تولي المجتمع المدني مسؤولية توعية وتثقيف هذه العائلات وإعانتها على إيجاد فرص عمل، كما اتجهت بعض الدراسات السابقة إلى ضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدني وخصوصاً الهيئات المحلية على متابعة الأطفال ومنعهم من التسرب المدرسي، كما اتجهت بعض الدراسات السابقة إلى ضرورة توجيه الجمعيات الخيرية الدعم والمساعدة في

التغلب على عمالة الأطفال، كما اتجهت بعض الدراسات السابقة إلى ضرورة تشجيع إنشاء جمعيات غير حكومية تعنى وتهتم بمكافحة عمالة الأطفال.

**الخاتمة:**

تطرقنا في هذه الدراسة إلى بناء تصور مقترح للحد من عمالة الأطفال في فلسطين، من خلال التطرق إلى الآليات الخاصة بوزارة العمل، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم، والسلطة التشريعية، ومؤسسات المجتمع، حيث تم التوصل بناء على ذلك إلى تصور مقترح للحد من عمالة الأطفال في المجتمع الفلسطيني، وعليه أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أبرزها:

- تشكيل لجنة وطنية عليا لمكافحة عمالة الأطفال تقوم بالتنسيق مع كافة الهيئات والجهات ذات العلاقة.
- تبني التصور المقترح في هذه الدراسة.

**المراجع والمصادر:**

**أولا: المراجع العربية**


1. أبو زايد، أحمد (2010). الرضا عن العمل وعلاقته بالتوافق النفسي للأطفال العاملين في المحافظة الوسطى، **مجلة الجامعة الإسلامية ( سلسلة الدراسات الإنسانية)**، 8( 2): 61- 96.
2. الزعبوط، سمية (2016). استشراف مستقبل عمالة الطفال في الأردن، **مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، 13(11): 129- 162.
3. الشامي، مفيد، ابو وطفه، ختام (2002) عمالة الاطفال في فلسطين دراسة تحليلية، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الانسانية)**، مجلد 16،146.
4. الطراونة، هيا، والمعاني، محمد (2018). تقييم السياسات الاجتماعية لعمالة الأطفال في الأردن. **مجلة دراسات- العلوم الانسانية والاجتماعية**، 45( 3): 119- 140.
5. الطرشاني، الدوكالي (2016). البعد الاجتماعي والاقتصادي لعمالة الأطفال في المجتمع الليبي: دراسة تحليلية. **مجلة أنوار المعرفة**، 1( 1): 1- 25.
6. الطواشي، وسام( 2015). عمالة الأطفال في قطاع غزة وأثرها على المستقبل المهني للأجيال القادمة، **رسالة ماجستير**، الجامعة الإسلامية: غزة.
7. العيسوي، حمادة السيد( 2017). ظاهرة عمالة الأطفال في مصر: مؤشرات ودلالات. **مجلة الخدمة الاجتماعية**، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، 58( 10): 104- 123.

8. الكريم، راشد (2019)، مطارحة في البحث العلمي حول التصور المقترح، مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.al-jazirah.com/2019/20191019/cm13.htm تاريخ الدخول 2020/9/2

9. بشير، اليمان، والناصر، بوديزة( 2015). عمالة الأطفال وعلاقتها بالتسرب المدرسي: دراسة ميدانية على عينة من الأطفال بدائرة الطيبات– ورقلة، **رسالة ماجستير**، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة: الجزائر.

10. بن زعزع، لمياء، واخرون ( 2019). عمالة الأطفال وانعكاساتها على المجتمع الجزائري، **مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال**، جامعة حسيبة بن بوعلي، 5( 2): 12– 20.

11. بن ناصر، فرحات، وبو جمعة، حريزي( 2017). ظاهرة عمالة الأطفال في الجزائر من منظور نفسي اجتماعي، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مركز جيل البحث العلمي، ع( 27): 159– 169.

12. جاد، جيهان( 2019). عمالة الأطفال في إفريقيا جريمة إنسانية وتنموية، **قراءات إفريقية**، المنتدى الإسلامي، ع( 41): 70– 81.

13. جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني( 2019): **تقرير عمالة الأطفال**، رام الله.

14. رزق الله، سلمى( 2015). واقع عمالة الأطفال في الجزائر: دراسة ميدانية لعينة من الأطفال بولاية تبسة، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مركز جيل البحث العلمي، ع( 6): 85– 106.

15. زغير، رابعة، والقاعود، إبراهيم( 2017). أسباب ظاهرة عمالة الأطفال من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية في محافظة المفرق، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، ع (41): 212– 226.

16. زوزو، رشيد، وبن عيسى، رابح( 2016). عمالة الأطفال في الجزائر: الأسباب الانكاسات والحلول، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع( 21): 49– 72.

17. زيتوني، عائشة بية( 2017). عوامل عمالة الأطفال في الشارع الجزائري: دراسة حالة ببعض أحياء مدينة عنابة، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، ع( 31): 497– 506.

18. عبد الله، تيسير؛ واخرون ( 2019). **عمالة الأطفال وعلاقتها بالتسرب في مدارس القدس الشريف**، وزارة التربية والتعليم الفلسطيني، رام الله.

19. قحطان، محمد علي( 2007). عمالة الأطفال في اليمن: حالة مدينة الحديدة، **دراسات مستقبلية**، جامعة أسيوط- مركز دراسات المستقبل، 9( 13): 107- 147.

20. كاظم، سميرة( 2011). عمالة الأطفال في العراق: الأسباب والحلول، **مجلة البحوث التربوية والنفسية**، ع( 30): 150- 192.

21. محافظة، سامح( 2011). عمل الطفال: دراسة في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية لعمالة الأطفال في الأردن، **مجلة جامعة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية**، 11( 2): 37- 51.

22. مرعي، طارق( 2019). الآثار السلبية المترتبة على عمالة الأطفال: دراسة لوضع برنامج مقترح من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهتها، **مجلة الخدمة الاجتماعية**، 2( 61): 149- 207.

23. مصري، محمود (2012). حقوق الطفل في المنطقة العربية الواقع والمأمول، دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع.

24. موسى، أحمد( 2009). **أطفال الشوارع/ المشكلة وطرق العلاج**، المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

25. ياقو، منى، وعلي، صفاء( 2018). الحماية القانونية من عمالة الأطفال: دراسة مقارنة، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، 7( 26): 66-113.

**ثانيا: المراجع الأجنبية:**

## References

1. Amon, J.; Buchanan, J.; Cohen, J. & Kippenberg, J.( 2012). Child Labor and Environmental Health: Government Obligations and Human Rights, **International Journal of Pediatrics**, 2012: 1-8. doi:10.1155/2012/938306
2. Putnick, D. & Bornstein, M.( 2015). Is Child Labor a Barrier to School Enrollment in Low- and Middle-Income Countries? International Journal of Educational Development. 2015 March 1; 41: 112–120. doi:10.1016/j.ijedudev.2015.02.001.
3. Edmonds, E. & Pavcnik, N.( 2005). Child Labor in the Global Economy, **Journal of Economic Perspectives**, 19( 1). 99–220.
4. Habib, R.; Ziadee, M.; Younes, E.& Harastani, H.( 2020). Syrian refugee child workers: Gender differences in ergonomic exposures and

musculoskeletal health, **Applied Ergonomics**, 83: 1-7. https://doi.org/10.1016/j.apergo.2019.102983

5. Khakshour,A.; Abbasi,M.; Seyedi.S. & Saeidi, M.( 2015). Child Labor Facts in the Worldwide: A Review Article, **International Journal of Pediatrics**, 3( 1-2): 475-481.
6. Khatab, K.; Raheem, M.; Sartorius, B. & Ismail, M.( 2019). Prevalence and risk factors for child labour and violence against children in Egypt using Bayesian geospatial modelling with multiple imputation, **PLoS ONE**, 14(5): e0212715. https:// doi.org/10.1371/journal.pone.0212715
7. Mansour, A.; Al-Gamal, EK.; Sultan, M.; Matrouk, R.& Al Nawaisieh, M.(2013). Health status of working children in Jordan: Comparison between working and non-working children at School and industrial sities, **Open Journal of Nursing**, 3(2013), 55-62. doi:10.4236/ojn.2013.31007
8. Roggero, P.; Mangiaterra, V.; Bustreo, F.& Rosati, F. (2018). The health Impact of Child Labor in Developing Countries: Evidence from Cross-Country Data**, American Journal of Public Health,** 97, 271-275.
9. Shendell, D.G., Noomnual, S., Chishti, S., Sorensen Allacci, M., Madrigano, J.( 2016). Exposures resulting in safety and health concerns for child laborers in less developed countries. **Journal of Environmental and Public Health**, 2016: 1-10. DOI: 10.1155/2016/3985498
10. Webbink, E., Smits, J. & Jong, E.( 2013). Household and Context Determinants of Child Labor in 221 Districts of 18 Developing Countries, **Social Indicators Research**, (2013) 110:819–836. DOI 10.1007/s11205-011-9960-0
11. Zafar, Z.; Sarwar, I. & Haider, S.( 2016). Socio-Economic and Political Causes of Child Labor: The Case of Pakistan, **Global Political Review (GPR),** 1( 1), 32 – 43. DOI: 10.31703/gpr.2016(I-I).04